

Distr.: General
31 January 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس الأمن ١٥٤٧ (٢٠٠٤) و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) اللذين طلب إلي فيهما المجلس أن أقدم، في أقرب فرصة ممكنة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، توصيات فيما يتعلق بحجم عملية الأمم المتحدة التي ستُنشأ لدعم تنفيذ الاتفاق وبهيكل تلك العملية وولايتها؛ والقرارين ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، اللذين طلب إلي فيهما المجلس أن أدمج في البعثة خططاً احتياطية تتعلق بمنطقة دارفور، وأن أقدم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة ببعثته في دارفور، وأن أتخذ الخطوات الملائمة لزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان الموفدين إلى دارفور، وأن أجري الاستعدادات اللازمة، وفقاً للبيان المشترك المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/635، المرفق)، من أجل دعم تنفيذ أي اتفاق مستقبلي في دارفور بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي.

٢ - وفي إظهار تاريخي للحكمة بعد عقود من الصراع المدمر، وقع كل من حكومة السودان، يمثلها نائب الرئيس على عثمان طه، والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، يمثلها رئيسها جون قرنق، على اتفاق السلام الشامل في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بعد عامين ونصف من توقيع البروتوكول الأول في مشاكوس بكينيا. وحضر احتفال التوقيع عدد من رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين، وممثلي الخاص لشؤون السودان، ومستشاري الخاص المعني بأفريقيا، وشخصيات مرموقة أخرى.

٣ - وبينما ينبغي تقديم التهنية للطرفين على إنجازهما الذي يدل على الحكمة السياسية، يجب أن نعرب عن تقدير خاص للوساطة التي قام بها كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، (إيغاد) وحكومة كينيا، ورعاة السلام الخارجيين الذين عملوا بلا كلل لتتوج محادثات السلام بالنجاح وقدم العديد منهم مساهمات مالية سخية لعملية التفاوض المطولة.

وأود أن أشيد علنا بهذه الحالة النموذجية للقيادة الأفريقية. ويشير اتفاق السلام الشامل إلى رغبة الطرفين في وضع حد لواحدة من أطول حروب أفريقيا وأكثرها استعصاء على الحل. وهي حرب قُتل خلالها أكثر من مليوني شخص، وتشرد فيها أكثر من أربعة ملايين شخص، وأُرغم فيها نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص على طلب اللجوء خارج حدود السودان.

٤ - وهذا التقرير يشمل استكمالا للمعلومات عن الأعمال التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان عقب إنشائها في آب/أغسطس ٢٠٠٤، ويصف اتفاق السلام الشامل، ويناقش الاعتبارات السياسية والإنسانية مع تقدم التنفيذ. وفي تقرير المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/453) بدأت في إيضاح حجم العمل الذي يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام به إذا أردنا مساعدة الطرفين بنجاح في السنوات المقبلة. كما أوضحت توصياتي بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين في تنفيذ اتفاقهما وتوطيد السلام، فضلا عن الدعم الحيوي اللازم لتقديمه داخل المنطقة الإقليمية ومن المجتمع الدولي الأوسع على امتداد فترة التنفيذ المقبلة.

ثانيا - بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان

ألف - الأعمال التحضيرية لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل

٥ - في ضوء التقدم المحرز في المحادثات التي تمت برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٤، حدد مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، وبناء على توصيتي، ولاية بعثة سياسية خاصة لتيسير الاتصالات مع الأطراف المعنية، والإعداد لبدء عملية لدعم السلام عقب توقيع اتفاق السلام الشامل. واستنادا إلى ذلك القرار، أنشأت الأمم المتحدة بعثة سياسية خاصة، هي بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان.

٦ - كما يقوم يان برونك، ممثلي الخاص، الذي تولى مهامه بوصفه رئيسا للبعثة في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بقيادة جهود حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة دعما للإيغاد وللمحادثات المتعلقة بدارفور التي يقوم الاتحاد الأفريقي بالوساطة فيها. ويقدم مسؤولو البعثة المساعدة للعمليات على السواء؛ وقد خصص فريق متعدد التخصصات تابع للأمم المتحدة للمراحل النهائية لمحادثات السلام في نيفاشا، بكينيا، ولتقديم الدعم وكفالة التكامل بين نتيجة المفاوضات والأعمال التحضيرية لعملية موسعة في السودان.

٧ - وبالإضافة إلى ذلك، عمل ممثلي الخاص مع فريق الأمم المتحدة القطري على وضع هيكل موحد لكفالة تمكن الأمم المتحدة من تقديم أفضل دعم لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

ورركز عنصر الإدارة والدعم في البعثة على وضع خطط تنفيذية وتطويرها ميدانيا، فضلا عن الإعداد لنشر الأفراد العسكريين والمدنيين وتوفير دعم متقدم فعال للبعثة.

٨ - وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وقعت الحكومة على اتفاق مركز البعثة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، حيث تمتد أحكامه الشاملة إلى ما يتجاوز أفراد البعثة لتغطي مكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تقوم بوظائف متصلة بمهام البعثة. وقد أتاح اتفاق مركز البعثة القيام بطائفة كبيرة من الأنشطة التحضيرية في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة السودان. والخطوة التالية التي ستخطوها البعثة هي القيام بأنشطة تحضيرية مماثلة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ورغم أن البعثة أكملت الآن عملها، لا يزال متعينا لإنجاز الكثير من العمل التحضيري نظرا للتحديات اللوجستية غير العادية التي نشأت بالنظر إلى اتساع مساحة السودان واقتاراه إلى الهياكل الأساسية في مناطق كثيرة.

باء - الدور في دارفور

٩ - استجابة للتطورات الخطيرة في دارفور، كلف مجلس الأمن البعثة السياسية الخاصة، في قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بمهام إضافية، وبالإضافة إلى طلب تقديم تقرير شهري عن قيام الحكومة بتنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بعمليات الجنجويد وقادتها، طلب المجلس إلي أيضا أن أدمج خطط احتياطية تتعلق بمنطقة دارفور، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة ببعثته في دارفور، وبالتحضير لدعم تنفيذ أي اتفاق مستقبلي في دارفور بالتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي. ولذلك، بدأت البعثة وضع خطط احتياطية من هذا القبيل. وبعد ذلك، طلب إلي المجلس في قراره ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أن أتخذ الخطوات الملائمة لزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان الموفدين إلى دارفور. ونتيجة لتلك التطورات، ظل ممثلي الخاص والبعثة يشاركان مشاركة حميمة في دارفور على مدى الشهور الماضية، لا سيما في دعم الاتحاد الأفريقي والبعثة الأفريقية في السودان، بجملة أمور، من بينها المشاركة في محادثات أبوجا للسلام التي تجري بوساطة الاتحاد الأفريقي، وإنشاء خلية مساعدة تابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا، تقوم بدعم لجنة الاتحاد الأفريقي على الصعيد الاستراتيجي وهي تقوم بنشر البعثة الأفريقية في السودان وإدارتها.

١٠ - ولا بد من الإشادة بالاتحاد الأفريقي والبعثة الأفريقية في السودان على عملهما المنجز في دارفور، في ظل ظروف متزايدة التحديات وموارد محدودة. ومع أننا نتوقع لمخاضات نيفاشا أن تؤثر إيجابيا على الصراع هناك، من الواضح أن الاتحاد الأفريقي، وبعثته على وجه

الخصوص، سيواصلان القيام بدور حاسم في جهود صنع السلام وحفظ السلام في هذه المنطقة من السودان.

ثالثاً - اتفاق السلام الشامل

١١ - بينما يتم اتفاق السلام الشامل عن إحساس قوي بالمسؤولية الوطنية، حيث سيكون الطرفان، كما يتضح من صفحات البروتوكولات والاتفاقات، مسؤولين عن تنفيذه؛ يحدد الاتفاق أيضاً مجالات عديدة يحتاج فيها الطرفان إلى قدر كبير من المساعدة والدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويشمل الاتفاق أربعة بروتوكولات، واتفاقيين إطارين، ومرفقين يتعلقان بطرائق تنفيذ هذه البروتوكولات وهذين الاتفاقيين الإطارين. ويقر الطرفان في مقدمة الاتفاق بأن هذه الوثائق، عند النظر إليها مجتمعة، تمثل نموذجاً ملموساً لحل مشكلة الصراع الأكبر داخل البلد وأن اتفاق السلام الشامل، في حالة تنفيذه بنجاح، سيوفر في السودان نموذجاً للحكم الرشيد سيساعد على إنشاء قاعدة صلبة لصون السلام وجعل الوحدة تبدو خياراً جذاباً.

١٢ - وفي بروتوكول مشاكوس، الموقع في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، حل الطرفان مسألة مركز الدولة والدين والحق في تقرير المصير لسكان جنوب السودان. واتفق الطرفان على معالجة الأسباب الجذرية للصراع وإنشاء نظام ديمقراطي للحكم يجري فيه اقتسام السلطة والثروة بصورة منصفة، ويتم فيه ضمان حقوق الإنسان. ورغم أن الطرفين قررا أولوية وحدة السودان، فقد قررا تحديد فترة انتقالية مدتها ست سنوات ونصف تحكم البلد خلالها مؤسسات انتقالية وتُنشأ وتُشغل فيها آليات رصد دولية. وفي نهاية تلك الفترة، يصوت سكان جنوب السودان في استفتاء مراقب دولياً لتأكيد وحدة السودان أو للتصويت من أجل الانفصال. وتطلب طرائق تنفيذ لهذا البروتوكول إلى المجتمع الدولي أن يساعد في تمويل عدد من الأنشطة السياسية والإغاثية الرئيسية، مثل إنشاء اللجان السياسية الرئيسية، والأعمال التحضيرية للاستفتاء في الجنوب، وخطط إعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج، والتأهيل، والتعمير، لتلبية احتياجات المتضررين من الحرب. كما تحث طرائق التنفيذ المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير اللازمة دعماً لاتفاق السلام الشامل وتنفيذه بالكامل، بما في ذلك المساعدة في ضمان صون الاتفاق من الإلغاء أو النقص من طرف واحد.

١٣ - وفي الاتفاق الإطارين بشأن الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية، المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، اتفق الطرفان على وقف لإطلاق النار يتم رصده دولياً ويبدأ سريانه فور التوقيع على اتفاق السلام الشامل. وسيشمل الرصد والمساعدة الدوليين رصد

عدد كبير من الأفراد العسكريين والتحقق من شخصياتهم، بما في ذلك عمليات إعادة نشر القوات المسلحة لكل من الطرفين، ورصد تصرفات نحو ٣٩ ٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين في الوحدات المشتركة/المتكاملة. واتفق الطرفان أيضا على تنفيذ برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمساعدة المجتمع الدولي، تشمل تسريح أعداد كبيرة من الجيشين، فضلا عن الجماعات المسلحة الأخرى. أما الاتفاق التالي، وهو اتفاق وقف إطلاق النار الدائم وطرائق تنفيذ الترتيبات الأمنية خلال الفترة ما قبل الانتقالية والفترة الانتقالية الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (اتفاق وقف إطلاق النار)، فهو يتضمن تفاصيل دور الرصد والتحقق الذي ستضطلع به العناصر العسكرية في عملية الأمم المتحدة المتوقعة لدعم السلام، إذا ما قرر مجلس الأمن الإذن بإنشائها. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو اتفاق وقف إطلاق النار إلى مشاركة الأمم المتحدة مشاركة نشطة في عدد من الهيئات التي سوف تُنشأ للمساعدة في تنفيذ ذلك الاتفاق. وهذه الهيئات تشمل ما يلي: لجنة سياسية لوقف إطلاق النار؛ ولجنة عسكرية مشتركة لوقف إطلاق النار؛ ولجان عسكرية مشتركة في المناطق؛ والعديد من الأفرقة العسكرية المشتركة التي ستُنشأ في جميع أرجاء منطقة العمليات. وسيرأس أعضاء عملية دعم السلام التي ستُنشأ في المستقبل اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجان العسكرية المشتركة في المناطق. ويدعو اتفاق وقف إطلاق النار أيضا إلى تقديم مساعدة دولية في عدد من مجالات إصلاح القطاع الأمني.

١٤ - وفي الاتفاق المتعلق بتقاسم الثروة خلال الفترة السابقة للفترة الانتقالية والفترة الانتقالية، المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اتفق الطرفان على إنشاء آليات لتقاسم الثروة تقرر بمصالح الولايات واحتياجاتها داخل السودان. وطلب إلى المنظمات الدولية في الاتفاق مساعدة الطرفين على وضع برنامج لتعزيز القدرات في الجنوب وتنفيذه. وأوضح الطرفان أيضا للمجتمع الدولي ضرورة اضطراره بدور قوي في تقديم المساعدة في مجال البناء والتعمير للسودان في فترة ما بعد الصراع، لا سيما في الجنوب وغيره من المناطق المتضررة من الحرب والأقل نموا. وتتضمن طرائق التنفيذ المتعلقة بهذا الاتفاق طلبا إلى المانحين الدوليين للقيام بدور كبير في تمويل مختلف اللجان والآليات الوطنية التي سيتم إنشاؤها في فترة التنفيذ، بما في ذلك اللجان والآليات المعنية بمسائل الأراضي، وإنتاج النفط، ورصد الضرائب، وإدارة الانتقال، والمصارف والنقد، ورصد صناديق التعمير والتنمية وإدارتها.

١٥ - وفي البروتوكول المتعلق بتقاسم السلطة، الموقع في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، اتفق الطرفان على إنشاء حكومة وحدة وطنية. كما اتفق الطرفان على ترتيبات لتقاسم السلطة أُوحي بها الحاجة إلى الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، ونقل السلطات إلى الولايات وحكومة جنوب السودان، والحكم الرشيد على جميع المستويات، وقيام حكومة

وطنية تخول لها سلطات مناسبة للتصرف لمصلحة جميع السودانيين. ويبين البروتوكول مختلف مراتب الحكم فضلا عن تكوينها، ويتضمن خططا لإجراء انتخابات عامة على جميع مستويات الحكم تكتمل بحلول نهاية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. ويُطلب إلى المراقبين الدوليين المشاركة في مراقبة الانتخابات. وتشير طرائق التنفيذ المتعلقة بالاتفاق إلى "المجتمع الدولي" بوصفه هيئة منفذة لجميع الانتخابات في جميع أرجاء السودان. وسيطلب التحضير لهذه الانتخابات وتنفيذها بذل جهد كبير من المجتمع الدولي.

١٦ - وفي البروتوكول المتعلق بفض الصراع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، توصل الطرفان إلى تفاهم بشأن المسائل المتصلة بالإدارة، والتشاور الشعبي، ومسائل أخرى فيما يتعلق بمنطقتي الصراع. وفي البروتوكول المتعلق بفض صراع أبيي، المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، اتفق الطرفان على الإدارة والآلية لاستفتاء في منطقة أبيي. كما اتفق الطرفان على نشر المراقبين الدوليين في أبيي لكفالة التنفيذ الكامل للاتفاقات. وطلب إلى المجتمع الدولي في كل من البروتوكولين المساعدة على تمويل عدد من اللجان والبرامج الاقتصادية الرئيسية.

١٧ - وفي إعلان نيروبي المتعلق بالمرحلة الأخيرة للسلام في السودان، المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الذي أذن ببداية المرحلة النهائية من مفاوضات السلام، أصدر الطرفان مناشدة مشتركة للمجتمع الإقليمي والمجتمع الدولي لإتاحة الموارد من أجل البرامج والأنشطة اللازمة بالحاح للانتقال إلى السلام.

١٨ - وفي مقدمة اتفاق السلام الشامل، أصدر الطرفان مناشدة مشتركة إلى المجتمع الإقليمي والمجتمع الدولي ووجهها الدعوة إلى المنظمات والدول التي طلب إليها شهود التوقيع على الاتفاق لتقديم وتأكيد دعم تلك الجهات الثابت لتنفيذ الاتفاق، وإتاحة الموارد من أجل البرامج والأنشطة اللازمة بالحاح للانتقال إلى السلام.

رابعاً - المخاطر والتحديات

١٩ - يجمع المجتمع الدولي على رغبته في أن يسود السلام السودان. بيد أن عليه أن يدرك أيضاً أن مساعدة الطرفين السودانيين في التغلب على خلافاتهما خلال مرحلة تنفيذ السلام أمر سيتطلب وقتاً وصبراً، فضلاً عن قدر لا يستهان به من الموارد والمثابرة. والمواءمة بين جميع جوانب اتفاق السلام الشامل أمر سيتسم بالكثير من التعقيد، حيث يتراوح ذلك بين متطلبات وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية، وتقاسم الثروة، وتقاسم السلطة، والإدارة المستقبلية للمناطق الواقعة في وسط البلد.

٢٠ - وثمة تحديات عسيرة تنتظر الطرفين ومن يساعدهما على تنفيذ البروتوكولات والاتفاقيين. ولا تزال هناك مناطق غير واضحة المعالم ومسائل تنطوي على صعوبات كامنة قد تكون للطرفين بشأنها تفسيرات مختلفة للنصوص التي قد تصبح مثار خلاف في مرحلة لاحقة. وقد تُترك بعض المسائل المعقدة لتبت فيه الرئاسة؛ كما أُرجئ بعض القرارات إلى مرحلة لاحقة. وقد أُرجئ إنشاء لجنة التقدير والتقييم، وهي الهيئة التي ستتولى رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل على النحو المنصوص عليه في اتفاق مشاكوس، إلى حين اعتماد الدستور الوطني المؤقت وتنصيب الرئاسة. إضافة إلى ذلك، تواجه حكومة جنوب السودان تحدي جمع الأموال من مصادر أجنبية ومحلية لدفع تكاليف جيشها ولتحقيق تقليص الحجم المناسب.

٢١ - وفي الوقت نفسه، سيتعين إيجاد حلول سياسية للمناطق المهمشة وغير المستقرة الأخرى، مثل دارفور وغيرها من المناطق. وسيتعين أن تكون الترتيبات السياسية والقانونية والأمنية الإقليمية والاتحادية متوائمة ومنسقة، وأن تكون متزامنة أيضا. وبصفة عامة، سيؤدي تنفيذ اتفاق السلام إلى تغيير جذري في التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد. والتحديات والمهام هائلة بالنسبة للشعب السوداني والطرفين على السواء.

٢٢ - ويجب على الأمم المتحدة وشركائها توقع مواجهة لحظات حاسمة في أثناء مساعدة الطرفين على تنفيذ اتفاق السلام. فقد ثبت أن السودان يمثل، في بعض الأماكن، بيئة عمل خطيرة، وقد تشهد الفترة السابقة للفترة الانتقالية والفترة الانتقالية أحيانا مخاطر أمنية متزايدة ناشئة عن آثار تنفيذ اتفاق السلام التي تتسم بزعة الاستقرار أولا. ويتوقع اشتداد التوترات في لحظات رئيسية في الفترة الانتقالية، مثل فترة انتخابات منتصف المدة والاستفتاءات. وكما سيشكل إدماج مجموعات مسلحة أخرى في كل من الشمال والجنوب تحديا كبيرا آخر، حيث أنه أمر ينبغي القيام به بحسن نية وبطريقة سريعة بدعم من المجتمع الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يحتمل حدوث المزيد من العنف نتيجة للأخطار التي يمثلها وجود جماعات مسلحة/مليشيات غير راضية أو متمردة لا ترغب في الانضمام إلى أي من الطرفين الرئيسيين. ولا يتضمن اتفاق السلام تفاصيل عن عملية التوفيق بين هذه المجموعات المسلحة والمليشيات من ناحية وحكومة السودان أو الحركة الشعبية من ناحية أخرى.

٢٣ - وفي الجنوب، سيؤثر الانتقال على بعض العناصر الموجودة الآن في مركز السلطة. ومن المرجح أن يؤدي الأخذ بمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، وعمليات تغيير المواقع والتقليص الواسعة النطاق إلى تهديد سلطة أفراد يتمتعون بنصيب من السلطة. ومن الممكن أيضا للانقسامات والتوترات الداخلية، التي كانت مكتومة تحقيقا للوحدة ضد الشمال، أن

تعود لتطفو على السطح. وقد تواجه الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان تحديات داخلية بصدد اعتماد سياسات تحظى بقبول عام، وتخفيف حدة الخصومات الإقليمية القديمة، وتلبية التوقعات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية لمقاتليها وقادتها، وتلبية طلبات مجلس قيادتها. كما سيتعين على الحركة الشعبية/الجيش الشعبي إشراك الدوائر الجنوبية التي تشكل الحوار بين الجنوبيين للقيام على نحو مشترك بمناقشة إنشاء المؤسسات الجنوبية ووضع السياسات العامة، وصياغة رؤية مشتركة لجنوب السودان تمشيا مع اتفاق السلام. وسيتعين في أقرب وقت ممكن عقب توقيع الاتفاق إعطاء تأكيدات مضمونة لقوة دفاع جنوب السودان (وهي تحالف للفصائل الجنوبية) بأن الحوار بين الجنوبيين سيجري بنية حسنة وسيسفر عن الحصول على نصيب عادل من السلطة السياسية والاقتصادية - الاجتماعية.

٢٤ - وفي الشمال، سيتعين حدوث تحول في هياكل السلطة التقليدية لإتاحة المجال للنسق الجديد. وتوجد أيضا صراعات بين الحكومة والمجموعات المسلحة في دارفور، فضلا عن المنطقتين الشرقية (البجا) والشمالية. كما تنشط عناصر منشقة في زعزعة الحالة الأمنية في كل من الجنوب ودارفور. وسيكون هناك في جميع أرجاء السودان العديد من العناصر المخربة التي لديها مصلحة في تقويض اتفاق السلام وزعزعة النظام. وهناك خطر أيضا يتمثل في إمكانية تحول السودان إلى مسرح للقوى الخارجية الساعية إلى التأثير في عملية التنفيذ لتحقيق مآرب ذاتية أو من أجل مكاسب اقتصادية كبيرة. ووجود جيش الرب للمقاومة في شرق الاستوائية سيظل يمثل تهديدا للسلام في جنوب السودان ولسلامة القوات الدولية.

٢٥ - ولتجنب هذه الأخطار أو تقليلها إلى الحد الأدنى، يجب وضع استراتيجيات قوية ومتضافرة على الصعيدين الوطني والدولي. وسيتعين على القيادة السودانية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، تحديد سبل لمنع المصالح المتنافسة من تحويل العملية عن مسارها. ولتعزيز عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل التي تشمل الجميع، سيتعين على القيادة السودانية الجديدة العمل من أجل تحقيق قبولها فيما يتجاوز أوساط مؤيديها المباشرين إلى المجتمع السياسي والمدني الأوسع. ويجب أن تتولى الحكومة الجديدة زمام المبادرة، بمساعدة المجتمع الدولي، في البدء في استعادة الثقة والمصالحة عن طريق عملية وطنية جامعة. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبي بمشاركة الطرفين مؤخرا مع طائفة عريضة من القوى المعارضة، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ السلام. كما أعرب عن تأييدي القوي لعقد مؤتمر وطني جامع لمناقشة صيغة الحكم مستقبلا في السودان يعالج بصفة رئيسية مسألتَي الدستور الوطني والترتيبات الاتحادية. وستدعم الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون الطرفين في التحضير لهذا المؤتمر وتنظيمه، وهو مؤتمر سيكون من المهم ضمان مشاركة واسعة فيه ووضع جدول أعمال له يتفق بشأنه على نحو متبادل. وعلى امتداد الفترة التالية،

ستواصل الأمم المتحدة تشجيع الحكومة على اعتماد صيغة وطنية متناغمة ومتسقة تعالج الأسباب الجذرية للصراعات المختلفة، استنادا إلى مشاركة حرة كاملة ذات مغزى.

خامسا - الاعتبارات الإنسانية والإنمائية

٢٦ - في الوقت الراهن، سيظل حجم الاحتياجات الإنسانية هائلا في غالبية السودان، لا سيما في دارفور وأيضا في أجزاء عديدة أخرى من جنوب البلد وشرقه. وفي دارفور وحدها، يتوقع أن يصل عدد من سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية في عام ٢٠٠٥ إلى مليونين ونصف مليون شخص، من بينهم أكثر من ١,٦ مليون شخص من المشردين داخليا. وستظل مناطق أخرى في البلد، لا سيما المناطق التي يستمر فيها القتال بين المليشيات، تحتاج إلى المساعدة الإنسانية في الوقت الحالي. إضافة إلى ذلك، يعتقد أن غالبية السودانيين الجنوبيين البالغ عددهم ٣,٢ ملايين شخص الذين فروا من ديارهم خلال العقدين الماضيين يعتزمون العودة متى أصبحت الحالة مؤاتية لذلك. وبالتالي، فإن الأولويات الرئيسية للعمل الإنساني في عام ٢٠٠٥ تشمل الدعم المنقذ للحياة وفي مجال الحماية لسكان عددهم مليونان ونصف مليون شخص في دارفور؛ وتوفير معونة إنسانية للمناطق ذات الصلة بالصراع في الجنوب؛ وتثبيت الاستقرار في المناطق الأخرى المتضررة من الصراع أو المهددة بسببه، لا سيما في شرق البلد؛ وبرامج تساعد في عودة المشردين داخليا واللاجئين بتوفير المساعدة الإنسانية خلال عودتهم، وتقديم الدعم المتعلق بإعادة الإدماج والانتعاش في مناطقهم الأصلية.

٢٧ - وسيكون أيضا من الأهمية بمكان أن يتبنى المجتمع الدولي في السودان منظورا طويلا الأجل بصدد المساعدة وأن توجه الموارد المحلية صوب التنمية الشاملة التي يمكن أن يبني سلام دائم عليها. فعقود الصراع قد سببت تدهورا في رصيد البلد من الموارد البشرية والطبيعية على السواء. وأدى ذلك إلى اندلاع الصراعات أو إلى استفحالها فيما بين مختلف مجموعات السكان، حيث تفاقم التدهور بدوره نتيجة للصراعات. وكفالة التحول من المساعدة الإنسانية إلى الانتعاش والتأهيل والانطلاق بعد ذلك إلى التنمية المستدامة ستكون أمرا حاسم الأهمية للنجاح في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

سادسا - عملية الأمم المتحدة المقترحة لدعم السلام في السودان

ألف - الولاية

٢٨ - حسب المرتأى في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق السلام الشامل، فإنني أوصي بموجب الفصل السادس من الميثاق بإنشاء عملية للأمم المتحدة لدعم السلام متعددة الجوانب، تسمى بعثة الأمم المتحدة في السودان. وسوف تشمل المهام الرئيسية للبعثة ما يلي:

- بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي لعملية السلام؛
- دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والاضطلاع بمسؤوليات الأمم المتحدة الوارد ببيانها في الاتفاق؛
- مساعدة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على تعزيز الفهم لعملية السلام، والدور الذي سوف تضطلع به عملية الأمم المتحدة لدعم السلام في المجتمعات المحلية والأحزاب، من خلال قدرة إعلامية فعالة؛
- دعم لجنة التقييم في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك ما يتعلق بجعل الوحدة تبدو جذابة؛
- التعاون مع الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، ودعمها ولا سيما فيما يتعلق بعملية أبوجا للسلام، والبعثة الأفريقية في السودان؛
- تعزيز ودعم الجهود المبذولة لفض الصراعات الجارية في السودان، ولا سيما في دارفور.

الجوانب الأمنية

- رصد الالتزام بالاتفاق الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وفقا لأحكامه؛
- كفالة أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة وتسهيل عمليات شركائها في هذا الصدد؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين الذين يتعرضون لخطر وشيك يتمثل في ممارسة العنف الجسدي ضدهم، وذلك ضمن قدرة الوحدات العسكرية النظامية للأمم المتحدة.

الإدارة

- تقديم المساعدة لحكومة جنوب السودان لإقامة إدارة مدنية؛
- تقديم المشورة والمساعدة لسلطات إنفاذ القانون السودانية، وللمؤسسات العدالة الجنائية الأخرى، وتيسير تقديم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا الصدد، حسب الاقتضاء، وبناء على طلب الأطراف؛
- تقديم المشورة والمساعدة لتشكيل قوات شرطة خضعت للإصلاح في السودان؛
- تشجيع المصالحة الوطنية في شتى أنحاء البلد؛

- دعم وتوليد ثقافة سلام في السودان، بوسائل تشمل وسائط الإعلام والتعليم والنهج القائمة في المجتمع المحلي؛
- تعزيز مراعاة القضايا الجنسانية في عمل الأمم المتحدة وشركائها؛
- مساعدة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في الإعداد للانتخابات والاستفتاءات وإجرائها، والمساعدة في تنفيذ نتائجهما؛
- إنشاء وجود قوي لرصد حقوق الإنسان في دارفور، ورصد حالة حقوق الإنسان على نطاق السودان وتقديم تقارير عنها، واتخاذ إجراء بشأن انتهاكات حقوق الإنسان بالتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية، وتوفير التدريب وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان من أجل تحسين قدرة السلطات على كفالة حقوق الإنسان للمواطنين.

المساعدة الإنسانية والتنمية

- تيسير تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها في السودان، بصرف النظر عن الأصل الإثني أو نوع الجنس أو الانتماء السياسي؛
- دعم العودة الآمنة والمستدامة للسودانيين المشردين منهم في الداخل واللاجئين؛
- دعم تقديم المساعدة والحماية للاجئين في السودان من بلدان أخرى؛
- تعزيز ودعم حماية المدنيين في مناطق الصراع المسلح في السودان وفقاً للقرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠)؛
- تقديم المساعدة للهياكل الوطنية والإقليمية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الاندماج في البرنامج الوطني والمساعدة على بناء قدرة هذه الهياكل؛
- مساعدة الجهات السودانية الفاعلة على وضع برنامج وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، لتحديد الألغام والذخائر غير المتفجرة والتخلص منها؛
- دعم السلطات السودانية والمجتمع المدني في وضع برنامج مجتمعي شامل للإنعاش وإعادة الاندماج في المناطق المتأثرة بالصراع؛
- تعبئة الموارد والدعم من أجل المساعدة العاجلة والتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في السودان.

٢٩ - من المتوقع أن تستمر ولاية عملية دعم السلام نحو سبع سنوات، تشمل الفترة قبل الانتقالية والفترة الانتقالية، وتتبعها فترة تصفية تدريبية، تقوم البعثة أثناءها بتقديم الدعم لتنفيذ نتائج الاستفتاء.

باء - اتباع الأمم المتحدة لنهج موحد لدعم عملية السلام

٣٠ - سوف تهدف جميع أنشطة الأمم المتحدة في السودان خلال الفترة قبل الانتقالية، وأثناء الفترة الانتقالية إلى تقديم الدعم للشعب السوداني لإقامة سودان ديمقراطي سلمي، يعيش جميع مواطنيه في أوضاع تسودها الكرامة والأمن. وقد شددت في تقرير المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/453)، على أهمية توحيد الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل الاضطلاع بالمهام المقبلة بطريقة ناجحة، وقلت إنه سيكون من المستحيل تسهيل تنفيذ اتفاق السلام الشامل في غياب استراتيجية مشتركة ومتكاملة فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي هذا الصدد سوف تتعاون عملية دعم السلام، التي سوف تنشأ مهامها ووظائفها أساساً من اتفاق السلام الشامل، مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في سعيها لتحقيق هدف الأمم المتحدة الشامل.

٣١ - ولن يغير هذا النهج الموحد من العلاقة التقليدية بين أنشطة البعثة وعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وسوف تواصل هذه الهيئات تنفيذ ولاياتها في السودان، ضمن إطار شامل متفق عليه، يوضع بقيادة ممثلي الخاص. وسيكون هناك تمييز واضح بين الدور التنسيقي للبعثة والمسؤوليات التنفيذية التي تضطلع بها الوكالات والصناديق والبرامج.

٣٢ - وقد وردت في اتفاق السلام الشامل إشارات معينة إلى عدد من المجالات التي يؤدي فيها الدعم الدولي العام، والتمويل بصفة خاصة، دوراً حيوياً. وذلك يشمل إصلاح قطاع الأمن، والتسريح، ونزع السلاح، وإعادة الاندماج، والمساعدة الانتخابية. وبفضل المجلس والخبرة الفنية اللازمة في البعثة، سيكون ممثلي الخاص في وضع ممتاز، يتيح له الإلمام الاستراتيجي بالتقدم والمشكلات التي تواجه تحقيق السلام وتعزيز الجهود بفاعلية لسد جميع الثغرات. بما في ذلك تنسيق الاستجابة الدولية واستخدام مساعي الحميدة للمساعدة في التغلب على المعوقات السياسية المحتملة. وسوف يعتمد النجاح في كل واحد من هذه المجالات على الجهات المانحة الرئيسية، التي يتعين أن تعمل بشكل منظم مع منظومة الأمم المتحدة.

جيم - هيكل البعثة

٣٣ - لذلك، سوف تتألف بعثة الأمم المتحدة في السودان من عملية متعددة الأبعاد لدعم السلام تشمل عددا كبيرا من العناصر التي سيعمل كثير منها بشكل وثيق مع صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها الموجودة بالفعل في السودان ومع المانحين الثنائيين ومؤسستهم. وسوف يواصل ممثلي الخاص، أثناء رئاسته للبعثة، اتباع نهج الأمم المتحدة الموحد في السودان، وسوف يكفل أن تكون الجهود التي تبذلها مختلف العناصر في منظومة الأمم المتحدة معززة لبعضها البعض ومكملة لها. وسوف تكون له في هذا الصدد سلطة على جميع كيانات الأمم المتحدة في الميدان ومسؤولية توفير التوجيه العام في مجالي الإدارة والسياسة لجميع أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها على نطاق البلاد وفقا لسياسة الأمم المتحدة وقراري مجلس الأمن ١٥٤٧ (٢٠٠٤) و ١٥٧٤ (٢٠٠٤).

٣٤ - وفي ضوء ما يتوقع من حجم البعثة واتساع نطاق الوظائف والمهام التي تضطلع بها، سوف يساعد ممثلي الخاص نائبان للممثل الخاص، يشكلان بالفعل جزءا من القيادة العليا لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وبينما ينبغي أن تتسم إدارة المسؤوليات بالمرونة ينبغي مراعاة الحاجة لإجراء المشاورات الشاملة والتعاون فيما بين أعضاء فريق القيادة العليا وكذلك بين جميع عناصر البعثة، سيكون لكل من النائبين مجاله الخاص من المسؤولية. وسيعمل النائب الرئيسي في تعاون وثيق مع ممثلي الخاص لمعالجة المسائل المتعلقة بالمساعي الحميدة والدعم السياسي لعملية السلام والإدارة. وسوف يواصل النائب الثاني عمله كمنسق مقيم ومنسق للمساعدة الإنسانية في السودان ويعالج المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة. وسيكون مسؤولا أيضا عن ضمان وجود علاقات جيدة مع الحكومة ومع المانحين بشأن المسائل ذات الصلة بالمساعدة الدولية وكذلك ما يتعلق بالتوجيه الاستراتيجي العام لفريق الأمم المتحدة القطري الموحد. كما ستضم القيادة العليا للبعثة قائدا للقوة، يكون مسؤولا عن عناصر البعثة المتصلة بنشر أفراد الأمم المتحدة العسكريين على نطاق السودان وبعملياتهم ومساندتهم. وسوف يقدم قائد القوة، الموجود فعلا في الميدان بوصفه كبير المستشارين العسكريين للبعثة، التقارير مباشرة إلى ممثلي الخاص.

٣٥ - وسوف تتطلب عملية بهذا الحجم والنطاق المتصورين قدرا معينا من اللامركزية. ولذلك، سوف تشمل البعثة ستة قطاعات مستقلة، وسيرأس كل منها مدير قطاع مدني يسانده قائد للقطاع يكون مسؤولا عن جميع الأفراد العسكريين. وستكون المواقع الجغرافية للقطاعات كما يلي:

- (أ) القطاع الأول - منطقة الاستوائية، ويشمل ولايات غرب الاستوائية وبحر الجبل وشرق الاستوائية. وسيكون مقر قيادة القطاع في جوبا؛
- (ب) القطاع الثاني - منطقة بحر الغزال، وتشمل ولايات غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال وواراب والبحيرات. وسيكون مقر قيادة القطاع في واو؛
- (ج) القطاع الثالث - منطقة أعالي النيل، وتشمل ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل. وسيكون مقر قيادة القطاع في ملكال؛
- (د) القطاع الرابع - منطقة جبال النوبة، التي ستكون حدودها هي نفس الحدود السابقة لمحافظة جنوب كردفان عندما تم تقسيم مديرية كردفان الكبرى إلى محافظتين. وسيكون مقر قيادة القطاع في كادوفلي؛
- (هـ) القطاع الخامس - جنوب النيل الأزرق، ويشمل ولاية جنوب النيل الأزرق. وستكون رئاسة القطاع في الدمازين؛
- (و) القطاع السادس - منطقة أبيي، وسيكون مقر قيادة القطاع في أبيي.

٣٦ - وسوف يشكل نشر ومواصلة البعثة تحديا كبيرا في بلد يماثل حجمه حجم أوروبا الغربية ويمثل مجالا للمسؤولية يمتد إلى ٢٠٠ كيلومتر طولا و ١٠٠٠ كيلومتر عرضا، وتسو فيه سبل الاتصال وتقل فيه الطرق المعبدة ومدارج الطائرات، وشبكة السكة الحديدية غير القابلة للتشغيل. وتزداد المعوقات في مجال النقل الفعال في موسم الأمطار، الذي يمتد من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر. ويتوقع خطر جسيم يتمثل في احتمال سعي الجماعات التي لم تكن طرفا في اتفاق السلام الشامل إلى استعمال العنف لتعطيل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ذلك بالإضافة إلى العناصر الإجرامية التي قد تسعى إلى استهداف الأمم المتحدة بغرض السرقة أو القيام بأي نشاط آخر لزعزعة الاستقرار. كما تنتشر الألغام والذخائر غير المنفجرة على نطاق واسع في منطقة المسؤولية. وستمثل هذه القطاعات في حد ذاتها أبعادا كبيرة. فالقطاع الأول على سبيل المثال يماثل حجم النمسا بينما يماثل القطاع الثاني حجم ولاية نيويورك.

٣٧ - وبينما سيكون مقر البعثة في الخرطوم سوف ينشأ مكتب خاص في رمبيك وسيتم نقله بعد ذلك إذا قررت حكومة جنوب السودان نقل عاصمتها إلى مكان آخر. وسيكون هذا المكتب مسؤولا عن العمل مع حكومة جنوب السودان، وعن إدارة عملية دعم السلام، بما في ذلك صياغة السياسة والتخطيط في الجنوب. وريثما يتم اتخاذ قرار نهائي بشأن هيكل إدارة البعثة للفترة الانتقالية، سوف يتواجد واحد على الأقل من الأعضاء الأربعة في القيادة

العليا للبعثة (أي ممثلي الخاص ونائبه وقائد القوة) في جميع الأوقات في جنوب السودان. وبالإضافة إلى القطاعات والمكاتب المذكورة أعلاه، سوف تحتفظ البعثة بمكاتب في دارفور وكسلا في شرق السودان، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤). وسوف يقدم المقرر الرئيسي للبعثة في الخرطوم الدعم لمركز عمليات مشترك ولخلية مشتركة للتحليل خاصة بالبعثة.

٣٨ - للاضطلاع بالولاية المقترحة، سوف تشمل البعثة عناصر تركز على أربعة مجالات عامة للعمل هي: المساعي الحميدة والدعم السياسي لعملية السلام، والأمن، والإدارة، وتقديم المساعدة. وسوف يتولى مسؤولية المساعي الحميدة والدعم السياسي لعملية السلام ممثلي الخاص، إضافة إلى عنصري الشؤون السياسية والإعلام. وسوف يعالج الجوانب الأمنية عنصر عسكري. وستعالج شؤون الإدارة بواسطة عناصر الشرطة المدنية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والشؤون المدنية، والمساعدة الانتخابية، والشؤون الجنسانية. وستتولى مسؤولية المساعدة الإنسانية والإنمائية العناصر المختصة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتنسيق المساعدة الإنسانية، والحماية، والإنعاش والعودة وإعادة الإدماج، والإجراءات المتعلقة بالألغام. وسوف تضم عملية دعم السلام أيضا عنصرا لدعم البعثة وهيكلها متكامل لإدارة الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم وحدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية ووحدة معنية بسلوك الأفراد المشورة والتدريب على نطاق البعثة.

٣٩ - فضلا عن ذلك، سيكون هناك تعاون وتنسيق شديدين بين عناصر عملية دعم السلام التي ترتبط أنشطتها بإصلاح قطاع الأمن. وبينما سيكون من الأمثل أن تتولى جهة مانحة رئيسية هذا النشاط ستكون البعثة في وضع جيد يتيح لها تنسيق الجهود الدولية العامة في هذا المجال الحيوي، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع هذه الجهة المانحة الرئيسية.

دال - العنصر السياسي

٤٠ - سوف يقوم عنصر الشؤون السياسية في البعثة بتقديم الدعم لممثلي الخاص ولعملية الأمم المتحدة ككل، بتقديم المشورة السياسية والتقارير والتحليل والتقييم وتوفير دعم السكرتارية الذي تتطلبه مشاركة الأمم المتحدة في العديد من الهيئات المنشأة لرصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وضمن هذه الهيئات سوف يعمل ممثلي الخاص أو نائبه في اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، التي ستقوم ضمن جملة أمور بتوفير منتدى سياسي لإجراء الحوار المستمر بين الأطراف والمجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يقوم ذلك العنصر برصد التطورات السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من التطورات ذات الصلة على نطاق البلد كله، وتقديم تقرير عنها، مما يمكن أن يؤثر على تنفيذ ولاية البعثة.

٤١ - وسوف يقوم عنصر الشؤون السياسية أيضا بمساعدة ممثلي الخاص والإدارة العليا لعملية دعم السلام في اتصالاتها مع السلطات السودانية والأحزاب السياسية، وإجراء اتصالات منتظمة، والعمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما فيهم الاتحاد الأفريقي والإيغاد والمجتمع الدبلوماسي والمكاتب السياسية للأمم المتحدة في المنطقة. كما سيقدم المساعدة لتلبية الاحتياجات التشغيلية للبعثة واحتياجاتها الأخرى المتعلقة بتقديم التقارير بانتظام.

حاء - الإعلام

٤٢ - سوف يسعى عنصر الإعلام التابع للبعثة إلى تقديم صوت واضح ومحايد ومأمون وموثوق ومصدر للمعلومات لجميع أصحاب المصلحة في عملية السلام. وسوف يساعد هذا العنصر حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بتوفير قدرة إعلامية فعالة، تشمل المنافذ الإذاعية المحلية والوطنية والتلفزيونية والصحفية، لتعزيز الفهم لعملية السلام وللدور الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة لدعم السلام في أوساط المجتمعات المحلية والأطراف.

٤٣ - ومن أجل زيادة نطاق تغطية الحملة الإعلامية للأمم المتحدة وضمان وجود إعلام غير منحاز على نطاق البلاد سوف تنشأ خدمة إذاعية تتبع للأمم المتحدة تغطي جميع مناطق العملية.

٤٤ - وسوف يعمل عنصر الإعلام أيضا بالتنسيق مع عناصر البعثة الأخرى على وضع منهاج للحوار فيما بين فئات المجتمع المحلي وكذلك للحوار بين السلطات على جميع المستويات وبين السكان. وسوف يساعد ذلك في تهيئة بيئة آمنة يستطيع فيها أفراد المجتمع المحلي النقاش والمناقشة فيما بينهم ومع قادتهم بشأن القضايا ذات الصلة بحياتهم اليومية.

واو - العنصر العسكري

٤٥ - ستنشر عملية دعم السلام عنصرها العسكري لرصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق من ذلك، ولدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وسينطوي هذا النشر على تحديات لوجستية كبيرة نظرا لكبر مساحة منطقة العملية والانعدام التام تقريبا لأي هياكل أساسية قائمة، والتحديات الأمنية المذكورة آنفا.

٤٦ - وفيما يلي المهام الرئيسية المنوطة بالعنصر العسكري في سياق بيئة كهذه شديدة التحدي:

(أ) رصد خطوط فك الاشتباك والتحقق منها؛

(ب) رصد مناطق تجمع وإعادة نشر قوات الشمال والجنوب على حدود
١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ و التحقق من ذلك؛

(ج) رصد تشكيل الوحدات المشتركة/الموحدة والتحقق من ذلك؛

(د) التنسيق بين الطرفين؛

(هـ) حماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها لضمان أمن أفرادها
وتنقلهم بحرية؛

(و) القيام، في حدود قدراته، بحماية المدنيين المحتمل أن يتعرضوا لأعمال عنف
وشبكة تهدد سلامتهم البدنية؛

(ز) المساعدة، في حدود قدراته، في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة
الإدماج في المجتمع؛

(ح) القيام، في حدود قدراته، بدعم أنشطة برامج الأمم المتحدة؛

(ط) التنسيق مع البعثة الأفريقية في السودان، ومدها بالمشورة عند الطلب.

٤٧ - وعلى النحو المبين آنفاً، سيشارك العنصر العسكري على نحو نشط في الهيئات التالية
المنشأة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار للمساعدة في تنفيذه، وسيدعم عمل هذه الهيئات،
وهي: لجنة وقف إطلاق النار العسكرية المشتركة، واللجان العسكرية المشتركة للمناطق؛
والأفرقة العسكرية المشتركة. وسيرأس قائد القوة لجنة وقف إطلاق النار العسكرية المشتركة،
بينما يرأس اللجان العسكرية المشتركة للمناطق قادة القطاعات، كل في قطاعه. وسيكون
هناك أيضاً مراقب من الأمم المتحدة في لجنة التعاون مع الجماعات المسلحة الأخرى التي
أنشئت بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، لمعالجة المسألة المتعلقة بمختلف الجماعات المسلحة
الخارجة عن هياكل الطرفين الرئيسيين.

٤٨ - وفيما يلي العناصر التي سيضمها العنصر العسكري لأداء المهام المذكورة:

(أ) مقر لقيادة القوة في الخرطوم يقود ويراقب عمليات العنصر العسكري في
الخرطوم وعملياته في كامل منطقة عمليات البعثة؛

(ب) ستة مقر لقيادة القطاعات توزع على المناطق المحددة أعلاه؛

(ج) مكتب مشترك للرصد والتنسيق لدعم لجنة وقف إطلاق النار العسكرية
المشتركة؛

(د) مقرر قيادة في شرق السودان لتنسيق إعادة نشر القوات، يتولى مسؤولية رصد إعادة نشرها في المنطقة؛

(هـ) الوحدات التي ستدعم الوحدات العسكرية المنشورة فضلا عن غيرها من عناصر البعثة، التي من قبيل سرية الشرطة المدنية، وسرية لنقل الشحنات الثقيلة، ووحدة نهرية، ووحدة لإقامة الجسور، ووحدات الطيران، والمستشفيات من المستوى الثاني والمستوى الثالث، وسرية لحفر الآبار، وسرية للإشارة، وأفرقة للتحميل الجوي، وأفرقة الإجلاء الطبي الجوي، والفصيلة المعنية بالمواد النفطية ووحدة مراقبة الحركة؛

(و) قوة احتياط موزعة على عدة مراكز قوامها كتيبة، مقرر قيادتها كادقلي، بالإضافة إلى سرايا ملازمة لثكناتها في جوبا، وملكال، وواو.

٤٩ - وبالإضافة إلى مقرر قيادة القطاعات، التي ستؤوي الأفراد من العسكريين والمدنيين على حد سواء، سيكون هناك ما بين موقعين وأربعة مواقع لأفرقة دائمة في كل قطاع حيث سيتم نشر أفرقة مشتركة من المراقبين. وسيكون بمقدور كل قطاع أن ينشئ موقعا لفريق مؤقت يدعم به احتياجات البعثة. وستضم أفرقة المراقبين ما بين ٣٠ و ٥٠ من المراقبين العسكريين، وسرية من المشاة لتوفير الحماية لأفراد البعثة وممتلكاتها، ووحدة طبية محدودة، وغير ذلك من عناصر الدعم.

٥٠ - وحالما تستلم العملية ولايتها تستلم أيضا، ممثلة في عنصرها العسكري ولفترة ثلاثة أشهر، مقاليد تسير عمليات آليتي الرصد الدوليتين القائمتين، وهما: اللجنة العسكرية المشتركة، وفريق التحقق والرصد. وسيظل هذا الترتيب قائما لفترة ثلاثة أشهر يجوز تمديدها لكفالة نقل مهمة الاضطلاع بهذه الأنشطة بكاملها، على نحو سلس، إلى القائمين على عملية دعم السلام.

٥١ - كما سيوفر العنصر العسكري المشورة والمساعدة لمجلس الدفاع المشترك في مجال إصلاح القطاع الأمني. وبالرغم من أن الجانب الكبير من هذا العمل، ولا سيما ما يتعلق منه بإعادة تشكيل وتدريب القوات المسلحة لكل من الطرفين والوحدات المشتركة/الموحدة، سيتطلب مبادرات من المانحين المضطلعين بدور ريادي، فإن العنصر العسكري هو الذي سيتولى، بفضل التنسيق بين الوحدات المشتركة/الموحدة وهؤلاء المانحين، مهمة التحقق من أن الوحدات المعاد تشكيلها تمثل قوات مسلحة نظامية احترافية محايدة تحترم سيادة القانون، والحكم المدني، والديمقراطية، وأبسط حقوق الإنسان، وإرادة الشعب.

٥٢ - وسيطلب تحقيق المهام المقترحة نشر ١٣٠ ١٠ فردا من العسكريين من بينهم ٧٥٠ مراقبا، و ١٦٠ من ضباط الأركان، للتمكين لتشكيلات الوحدات التي تضم ما يصل إلى

٥٠٧٠ جنديا، وعنصر حماية القوة قوامه ١٥٠ ٤ جنديا. ومن المعتزم أن يتم نشرهم على مراحل على النحو المبين في المرفق ألف.

زاي - الشرطة المدنية

٥٣ - بما أن الطرفين طلبا مساعدة المجتمع الدولي في مجالات التدريب وإنشاء وبناء قدرات الشرطة ووكالات أخرى لإحلال السلام وبسط سيادة القانون، فإن الهدف الأول من عنصر الشرطة المدنية هو المساعدة في استحداث جهاز للشرطة يتسم بالشفافية على النحو المبين في بروتوكول مشاكوس، وغيره من الاتفاقات. فجهاز الشرطة القائم هو في العديد من المناطق أشبه بمنظمة عسكرية في تسلسل هرمها القيادي لا يخضع للمساءلة أمام المجتمع أو أي جهة رقابية مستقلة. ولا يزال ينتشر في خمسة أماكن بالجنوب قرابة ١٧ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الحكومية السابقة فضلا عن عناصر قوة الشرطة الناشئة المنبثقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتحتاج قوات الشرطة هذه إلى المساعدة وينبغي إعادة تشكيلها بما يحقق معايير الأداء المقبولة دوليا اللازمة للتصدي لتحديات فترة ما بعد انتهاء الحرب. كما سيساعد عنصر الشرطة المدنية بصفته تلك في تنسيق ما يتخذه المانحون الثنائون والدوليون من مبادرات دعم في هذا الاتجاه.

٥٤ - وسيعمل عنصر الشرطة المدنية في البعثة بتعاون وثيق مع الشركاء الدوليين الثنائيين لإسداء المشورة والمساعدة إلى هياكل الشرطة الحكومية القائمة وقوة شرطة الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان عندما يتم النظر في دورها ووظائفها لتتأى بنفسها عن الأسلوب شبه العسكري الذي ظهر في وقت الحرب والانتقال به نحو أسلوب يراعي تفاعلها مع المجتمع المحلي. وكما يتحقق هذا الأمر، سيتولى عنصر الشرطة المدنية رصد الخدمات المقدمة من الشرطة المحلية لرسم صورة مفصلة عن أنشطتها وعما يتوقعه المجتمع من عمل الشرطة. ومن شأن هذا النهج أن يساعد الطرفين على أن يحددوا الأنشطة ذات الأولوية، ويرسموا خط أساس للموارد المتاحة والاحتياجات، ويقدموا تقييما موحدا بشأن أثر المساهمة الخارجية. كما سيشارك عنصر الشرطة المدنية لعملية دعم السلام بصورة مباشرة في المجالات الخاصة ببناء القدرات كالتدريب، وتصميم برامج في سياق إصلاح القطاع الأمني. بمعناه الأعم. وستعتمد جميع جهود إعادة تشكيل الشرطة وتطويرها على مبادئ بروتوكول مشاكوس، بمشاركة كاملة من السلطات المختصة.

٥٥ - ولتحقيق المهام المقترحة، لا بد من نشر عدد من ضباط الشرطة المدنية الدوليين. يصل إلى ٧٥٥ ضابطا، بينهم نحو ١٠٨ ضباط كبار يستطيعون فعليا قيادة وحدة مكثفة ذاتيا، سواء في الميدان أو على مستوى مقر القيادة، و ٢٤٤ من ذوي الرتب المتوسطة

لنشرهم كقادة أو رؤساء أفرقة على مستوى أدنى أو كمديرين في شتى القطاعات ومواقع الأفرقة؛ في حين يكون المتبقون، وعددهم ٤٠٣ أفراد، من صغار الضباط الذين سيضطلعون بمعظم أعمال البحث، والرصد، والإرشاد، والتفتيش، والتدريب، والأعمال الإدارية. ومن المعتزم أن يتم نشرهم على مراحل على النحو المبين في المرفق ألف.

حاء - سيادة القانون

٥٦ - سيكفل عنصر سيادة القانون قدرة عملية دعم السلام على العمل بتعاون وثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين لدعم إنشاء وتشغيل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية اللازمة لحكومة الوحدة الوطنية، فضلا عن حكومة جنوب السودان. ولذلك سيقدم عنصر سيادة القانون مساهمته الحميدة ومساعدته التقنية لدعم العمليات الأساسية في عدد من المجالات، بما في ذلك إعداد الدستور، وتعزيز المؤسسات والنظم التشريعية، والقضائية، المعنية بالسجون والإصلاحات.

٥٧ - ويساهم أيضا عنصر بسط سيادة القانون بصورة مباشرة في الدعم المقدم من الأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني ولا سيما في مجالين. أولهما، هو دعم الجهات الوطنية في تعزيز استقلالية القضاء وحياده وكفاءته، وتعزيز عدالة النظام القانوني وفعاليته بما يتفق مع تقاليد البلد وثقافته، والمعايير الدولية. وهذا النشاط سيكمله عمل عنصر حقوق الإنسان المقترح إدراجه في البعثة. وسيعزز هذا العنصر، الذي نعرض له في موضع قادم من هذا التقرير، قيام جهاز قضائي قوامه مبادئ الديمقراطية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وثانيهما هو المساهمة التي من شأن عنصر سيادة القانون أن يقدمها لإصلاح القطاع الأمني، حيث سيضطلع هذا العنصر بدور استشاري وتدريبى منسق يهدف إلى تحسين ما يوجد في مناطق السودان الجنوبية من سجون لا يستطيع نظامها الحالي المساهمة في حفظ أمن المجتمع. والأمم المتحدة في وضع جيد يتيح لها التصدي لهذا المجال الثاني وذلك على ضوء الأنشطة المقترحة لعنصر الشرطة المدنية للبعثة والصلة القائمة بين فعالية أداء أي شرطة وطنية ووجود نظام سجون يعمل على نحو سليم.

طاء - حقوق الإنسان

٥٨ - سيتعاون عنصر حقوق الإنسان في عملية دعم السلام مع الطرفين لاستحداث وتعزيز قدرة وطنية ومحلية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ذات دور شديد الأهمية تكون مستقلة وفعالة.

٥٩ - وبتعاون وثيق مع عنصر سيادة القانون والشركاء الدوليين الآخرين، سيساعد عنصر حقوق الإنسان أيضا أصحاب المصلحة الوطنيين في وضع استراتيجية انتقالية للعدالة في ضوء

الدروس المستخلصة والخبرات المحددة في تقريره عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (S/2004/616).

٦٠ - وادعاء أي من الطرفين بحصول انتهاكات لحقوق الإنسان من شأنه أن يهدد عملية السلام. وإذا ما تولى مسؤولون محايدون رصد حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة، فإن ذلك يساعد السلطات الوطنية والمحلية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للتجاوزات والحيلولة دون تكرارها.

٦١ - وفي دارفور، يظل من الأهمية بمكان أن تتولى جهات دولية رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، إلى جانب مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بإنصاف الضحايا. وستتضمن عملية دعم السلام وجودا كبيرا في دارفور لعنصر حقوق الإنسان، سيتعامل مع الجهاز القضائي وسيتعاون مع البعثة الأفريقية في السودان لرصد جهود التصدي للجرائم المخلة بحقوق الإنسان.

باء - الشؤون المدنية

٦٢ - سيعمل عنصر الشؤون المدنية على المساعدة في عملية المصالحة وتسهيلها على المستويات الشعبية وعلى دعم إحلال ثقافة السلام بالنسبة لكل شرائح المجتمع المدني. وسيتعاون ذلك العنصر بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني المحلية، بحيث يعزز الإحساس بالملكية المحلية لبروتوكولات السلام، ويشجع الحوار بين السلطات والمجتمع المدني، ويدعم الجهود المبذولة لإرساء الإدارة العامة. وسيدعم عنصر الشؤون المدنية الأنشطة السياسية المتصلة بإنهاء الصراع العنيف في دارفور، ومنع اندلاع صراع في المنطقة الشرقية، وتعزيز بناء السلم بعد التسوية في جنوب السودان ومناطق الصراع.

٦٣ - وسترکز برامج الشؤون المدنية على الجهات الفاعلة المحلية، وستتخذ ترتيبات للتعاون الرسمي مع الجامعات، والمنظمات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والمؤسسات الأخرى التي تدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وعلى الصعيد التنفيذي، ستركز الأنشطة على تحليل الصراع وعلى المصالحة. وسيعد موظفو الشؤون المدنية تقارير ميدانية تنفيذية وأخرى منتظمة.

٦٤ - ونظرا لأن سكان المنطقة التي تشرف عليها البعثة سيواجهون تحديات ناجمة عن وجود هياكل أساسية بدائية وخدمات إدارية في طور النشأة ومؤسسات ضعيفة، فإن المساعدة التي سيقدمها عنصر الشؤون المدنية التابع للبعثة يجب أن تكون متاحة بسهولة

للسكان المدنيين، لا سيما في جنوب السودان. وسيقوم موظفو الشؤون المدنية، بالإضافة إلى وجودهم في جميع القطاعات والمكاتب المدنية، برصد ودعم الأنشطة المدنية الناشئة عن اتفاق السلام، وذلك بنشر أفرقة متنقلة، بتعاون وثيق مع زملائهم العسكريين. وعلاوة على ذلك، سيشرع عنصر الشؤون المدنية في برنامج نموذجي لتدريب موظفين وطنيين وتوزيعهم على مؤسسات منتقاة تقدم الدعم المباشر للهيكل الموضوع في إطار اتفاق السلام.

كاف - المساعدة الانتخابية

٦٥ - سيقوم عنصر المساعدة الانتخابية التابع للبعثة في تعاون مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة بمساعدة لجنة الاستفتاء، في الأعمال التحضيرية المبكرة للاستفتاء في جنوب السودان، لضمان أن يكون الاستفتاء شفافاً منصفاً مشروعاً.

٦٦ - كما ينبغي أن يجري في الفترة الانتقالية وضع وتقوية آليات للحكم التشاركي في جميع أنحاء السودان. وستقام انتخابات عامة ورئاسية، بالإضافة إلى مجموعة من الاستفتاءات في الأقاليم، ابتداء من السنة الثالثة وقبل انتهاء السنة الرابعة من تلك الفترة، وذلك بهدف إيجاد مؤسسات تنفيذية وقضائية وتشريعية تكلف بولايات مناسبة على المستوى الفيدرالي وعلى صعيد الولايات ومحليا. وقد طالبت الأطراف في مختلف البروتوكولات والاتفاقات بتوافر مراقبة دولية لإجراء تلك العمليات الانتخابية. ولهذه الغاية، ستقوم البعثة في تعاون وثيق مع الشركاء الدوليين، بتقديم الدعم للجنة الانتخابية الوطنية المكلفة بتنظيم الانتخابات وإجرائها، وذلك حسب الطلب وعند الاقتضاء.

٦٧ - وستساعد عملية دعم السلام، بالإضافة إلى تلك الأنشطة المحددة، على إيجاد سياق تمكين بالنسبة لجميع الانتخابات والاستفتاءات. وستنشر البعثة موظفيها المختصين بالانتخابات على مراحل حسب الجدول الزمني المتفق عليه لإجراء تلك الانتخابات والاحتياجات الفنية التي يجري الوقوف عليها في الميدان. وسيقوم عنصر المساعدة الانتخابية، عند الاقتضاء، بتقديم المشورة والمساعدة التقنية للجنة الانتخابية الوطنية والسلطات الأخرى ذات الصلة في مجالات مثل إدارة الانتخابات والتخطيط لها، ومراجعة القوانين والأنظمة الانتخابية، وتدريب موظفي الانتخابات، وتنسيق المساعدة المقدمة من المانحين، وتنقيف الناحيين والتربية الوطنية. وستشمل أنشطته أيضاً دعم النهوض بمشاركة النساء، سواء كناخبات أو كمرشحات، وزيادة تعزيز السجل الوطني للناخبيين. كما سيقدم العنصر الدعم اللوجستي لمراقبي الانتخابات الدوليين، بالإضافة إلى تنسيق هذا الدعم.

لام - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٨ - بالرغم من أن الأرقام الدقيقة ليست متاحة بعد، فإن من المتوقع أن يكون العدد الإجمالي للأشخاص الذين يتعين نزع سلاحهم مرتفعاً، وذلك حسب اتفاق السلام الشامل. ويدخل ضمن هؤلاء المقاتلون المتأثرين بتقليص عدد القوات، والجماعات المسلحة الحليفة للموقعين على الاتفاق والجماعات المزودة بالسلاح من الخارج. وقد اتفقت الأطراف على برنامج موسع لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقوده مؤسسات حكومية معترف بها ويؤازره شركاء محليون ودوليون من خلال إطار تعاوني وتنسيقي. وثمة تأكيد خاص على مسألة تسريح الأطفال الجنود في غضون ستة شهور ابتداء من توقيع اتفاق السلام الشامل. ولكي يخالف النجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ينبغي أن يُمنح لطائفة عريضة من المجتمع السوداني دور حقيقي فيه؛ والبرنامج مطالب أيضاً بتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء المقاتلات والمعتلات والمعالات، بالإضافة إلى الاهتمام بتسريح الأطفال.

٦٩ - وسيشارك في عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما أنه سيستفيد من التجربة والخبرة المتاحين في البلاد في مجال تقديم الدعم التقني والمالي واللوجستي لمساعدة الأطراف على تصميم وتنفيذ ومراقبة برنامج وطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج موجه لكل الجماعات المسلحة، ولمساعدة السودانيين على وضع استراتيجيات شاملة للتعامل مع الأسلحة الصغيرة، بغية التصدي لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في البلاد. وستنسّق أنشطة العنصر مع الشركاء المنفذين الآخرين. وسيضم العنصر وحدة لدعم البرامج، ووحدة للرصد والتقييم، ووحدة للتوعية المجتمعية، كما أن موظفيه سينشرون على المستوى دون الوطني وعلى صعيد الولاية والمجتمع المحلي، لأجل التنسيق مع مختلف المؤسسات السودانية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودعم عملها.

٧٠ - ويتعين وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار، أن يكون دور الشركاء الدوليين داعماً وأن يركز على تسهيل وتنسيق وتوسيع نطاق المساعدة التقنية خلال جميع مراحل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وخلال مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام. ولن يتسنى الإفلاح في ذلك إلا بالدعم المتواصل والمتنظم، وأعتقد أنه سيكون من المجدي أن تعرض إحدى الدول الأعضاء تولى دور الجهة المانحة الرائدة فيما يتعلق بهذا النشاط. وكما هو مذكور في الفقرة ٨٠ أدناه، ستحتاج البعثة لأموال تصرف على بدء تنفيذ عمليات إعادة الإدماج بغية إنجاح هذا الجانب البالغ الأهمية من جوانب توطيد السلام.

ميم - تنسيق المساعدة الإنسانية

٧١ - نظرا للاحتياجات الإنسانية الهائلة في أنحاء كثيرة من البلد، ستُلقى على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية حيوية تتصل بتوفير برنامج مساعدة إنسانية يتسم بالقوة وحسن الإدارة، طوال الفترة التي يلزم فيها تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وستكون لهذا العامل أهمية بالغة بالنسبة لنجاح عملية السلام وآفاق تسوية الصراعات الدائرة وتلك التي تهدد بالاندلاع. ومن حيث الجانب التنفيذي، ستضطلع الأمم المتحدة بهذا الدور المتعلق بالمساعدة الإنسانية بصفة أساسية من خلال البرامج المدرجة في خطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ وما سيليهها.

٧٢ - وسيشكل تنسيق وإدارة عمليات الإغاثة الإنسانية عموما في جميع أنحاء السودان مهمة أساسية بالنسبة لعملية دعم السلام الموحدة. وسيضطلع نائب الممثل الخاص، بصفته منسق الشؤون الإنسانية في السودان، بمسؤولية تنسيق الاستجابة الإنسانية من خلال فريق الأمم المتحدة القطري. وسيدعمه في ذلك نائبان، أحدهما مكلف بالشمال والثاني مكلف بالجنوب، كما سيشرّف نائب الممثل الخاص على عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي سيظل منفصلا من الناحية المؤسسية عن البعثة وستلقى الدعم عبر التبرعات. وسيضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالجزء الأكبر من العمل المتصل بالتنسيق اليومي للمساعدة الإنسانية، في حين سيتلقى نائب الممثل الخاص الدعم من موظفين إضافيين تابعين للبعثة سيؤمنون الربط الوثيق بين الأنشطة الإنسانية والأنشطة الأخرى البالغة الأهمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، التي من قبيل التسريح. وسيقوم عنصر تنسيق المساعدة الإنسانية بكفالة التكامل التام بين الأنشطة الإنسانية وبرنامج فعال لتوفير الحماية وأنشطة التنمية المستدامة الأطول أجلا، وذلك لكي يتسنى إنهاء المساعدة الإنسانية تدريجيا في الوقت المناسب. وستمثل التعبئة الفعالة للموارد، لا سيما مبلغ الـ ١,٢ بليون دولار اللازم للأنشطة الإنسانية المدرجة في خطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، أحد الأنشطة الأساسية لهذا العنصر.

٧٣ - في سبيل المساعدة في تنفيذ العنصر الإنساني في خطة العمل، سيتم بالاشتراك مع السلطات السودانية والمأنحين والمنظمات غير الحكومية، وضع آليات تنسيق شاملة من شأنها أن تعزز التقييم والتحليل والتخطيط في إطار مشترك. ويتعين أيضا على عنصر المساعدة الإنسانية أن يساعد على تأمين الوصول إلى فئات السكان الضعيفة، كما أنه سيدير، من خلال فريق الأمم المتحدة القطري، خدمة خاصة بالمعلومات الإنسانية في مناطق أساسية من البلد، لا سيما في دارفور وجنوب السودان.

نون - الحماية

٧٤ - إن حماية السكان المدنيين الذين يعانون من تأثيرات الصراعات عنصر أساسي في تثبيت السلام في السودان وتوفير المزيد من الأمن لسكانه. وخلال المدة التي تسبق الفترة الانتقالية وخلال تلك الفترة ذاتها، تقع المسؤولية الأساسية المتعلقة بحماية المدنيين على عاتق حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في المناطق التي تسيطران عليها، كما تتحمل الجماعات المسلحة هذه المسؤولية في المناطق التي توجد تحت سيطرتها. وسينسق عنصر الحماية التابع لعملية دعم السلام جهود الأمم المتحدة لدعم الأطراف في أثناء الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الوطني والقانون الدولي المعمول بهما. وعلاوة على ذلك، ستقود عملية دعم السلام، لا سيما عنصر الحماية، أعمال الحماية التي يضطلع بها المجتمع الدولي، سواء عبر جهودها التنفيذية الخاصة أو عبر تنسيق عمل شركائها. ويستند هذا النهج في الحماية إلى قرار مجلس الأمن ١٢٩٦ (٢٠٠٠) وإلى القرارات والبيانات الرئاسية الأخرى ذات الصلة وإلى القانون الإنساني الدولي.

٧٥ - وستضع البعثة استراتيجية وخطة عمل متعلقين بالحماية تشملان جميع أنحاء السودان وتركزان على حماية الفئات العائدة من السكان، والجماعات المحلية المضيضة، وأولئك الذين يرغبون في الإبقاء على وضعهم كمشردين إلى أن يمكن التوصل إلى حل دائم، والمدنيون الذين يعيشون في ظل صراع مسلح، بمن فيهم أولئك الذين في دارفور ومناطق أخرى يمكن فيها أن يتواصل الصراع أو يندلع، والنساء، والأطفال وفئات الأفراد الضعيفة.

٧٦ - وستؤمن البعثة، من خلال عنصر الحماية التابع لها، وضع هياكل لتقديم الدعم اللازم والخدمات المطلوبة لتنفيذ استراتيجية الحماية من قبل فريق الأمم المتحدة القطري. وستكفل البعثة أيضا التنسيق والتعاون في طائفة من القضايا ذات صلة بتقديم الحماية، بما في ذلك حقوق الإنسان، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعودة وإعادة الإدماج، وسيادة القانون، والأسلحة الصغيرة والإجراءات المتعلقة بالألغام. وفضلا على ذلك، ستضع الأمم المتحدة نهجا محددة لتقديم الحماية للنساء والأطفال وفئات الأشخاص الضعيفة. وستشمل تلك النهج رصد جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وإساءة المعاملة والاستغلال، وخطف واسترقاق الأطفال، والحماية من تلك الأشكال، بالإضافة إلى عمليات تتصل بإعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة وقوات مسلحة في مجتمعاتهم. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) والقرارات السابقة، ستضم البعثة مستشارين معنيين بحماية الأطفال.

سين - الإنعاش، والعودة، وإعادة الإدماج

٧٧ - تمثل عودة المشردين داخليا واللاجئين في الخارج، إلى جنوب السودان تحديا كبيرا للسلطات والمجتمعات المحلية المقيمة. وتتوقع الأمم المتحدة أن يعود في عام ٢٠٠٥ وحدها ما بين ٥٠٠.٠٠٠ شخص ومليونين ومائة ألف شخص إلى مناطق هي في العديد من الحالات عودة عبر مناطق شديدة الخطورة أمنيا وإلى مماثلة تصنف هياكلها الاجتماعية وظروف كسب الرزق فيها ضمن أدنى المستويات في العالم. ولا بد من التعجيل في وتيرة المساعدة المقدمة حاليا وتوسيع نطاقها لمواكبة عدد العائدين المتزايد. فعودتهم الآمنة على نحو يحفظ كرامتهم، ثم إدماجهم من جديد في المجتمعات المحلية المضيفة، الهشة في الغالب، عنصرا أساسيان يساهمان في تحقيق عملية سلام ومصالحة دائمين. ويتمثل التحدي في إدارة عودتهم وإعادة إدماجهم بأسلوب متكامل يساهم في تحقيق السلام والمصالحة المستدامين، ولا يزيد من التوترات واحتمالات اندلاع صراع جديد.

٧٨ - وسيتولى عنصر الإنعاش والعودة وإعادة الإدماج في عملية دعم السلام تنسيق نهج موحد متكامل مشترك بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمعناه الأعم. وسيشمل هذا النهج قيام وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتوفير المساعدة الإنسانية أثناء عودة المشردين الداخليين واللاجئين؛ وقيام البعثة بأعمال التنسيق في ذلك، ودعمها لعودتهم وإعادة إدماجهم وإنعاشهم في مناطقهم الأصلية.

٧٩ - وستستمد العملية أيضا، من وجودها في حد ذاته، دورا حفازا في إحلال وحفظ الأمن والظروف الأمنية اللازمة لعملية إعادة الإدماج والإنعاش. وزيادة الدعم المقدم من المانحين الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية ستكفل في الأجل الطويل تحول إعادة الإدماج والإنعاش إلى جزء من الجهد الشامل المبذول لبناء البلد.

٨٠ - وسيتولى هذا العنصر أيضا مسؤولية العمل على نحو وثيق مع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتزويد العائدين والمقاتلين السابقين بالمساعدة اللازمة لإدماجهم سريعا في مرحلة أولى. وسيلزم كذلك التعاون على نحو وثيق مع عنصر البعثة المخصص للمساعدة الإنسانية، نظرا لضرورة توفير المعونة للعائدين وهم في الطريق، ولأن يجد نفسه في أضعف حال بعد وصوله إلى مجتمعه المحلي. وفي هذا السياق، ستتطلب البعثة أموالا للبدء في تلبية الأولويات الفورية لعملية العودة وإعادة الإدماج.

عين - التنمية المستدامة

٨١ - بينما لن تكون لعملية دعم السلام في حد ذاتها مسؤولية مباشرة عن التنمية المستدامة، ستكمل أنشطتها العمل الجاري في هذا المجال، بما في ذلك النهوض بالأهداف الإنمائية للألفية. وبالتحديد، فإن ممثلي الخاص ونائب ممثلي الخاص/المنسق المقيم سيدعمان بعثة التقييمات المشتركة فيما يعد عملية مشتركة بين الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وحكومة السودان، وحكومة جنوب السودان، وذلك بإنشاء إطار لإحلال السلام والمضي قدما في العمل الإنمائي، وتقدير التكلفة اللازمة لذلك. وستعين ترجمة البرامج المحددة في بعثة التقييمات المشتركة إلى خطة تنفيذية تشمل ترتيبات للتنفيذ، على غرار ما ينص عليه اتفاق تقاسم الثروة، كإنشاء صناديق استثمارية متعددة المانحين. ورشما يتم انعقاد مؤتمرات المزمع عقده في النرويج، وتسلم الأموال التي سيعلن هناك عن التبرع بها ويتم التصرف فيها، تحدد خطة العمل لعام ٢٠٠٥ برامج فورية لدخول المرحلة الانتقالية تمول التنفيذ السريع لأنشطة الإنعاش وإعادة الإدماج بالاستفادة في ذلك من مكاسب السلام.

فاء - إزالة الألغام

٨٢ - بالرغم مما يقال من أن السودان من أكثر بلدان العالم تضررا من الألغام والذخائر غير المنفجرة، لا يعرف سوى التمر القليل جدا عن حجم هذه المشكلة وأثرها في السكان المحليين والمشردين داخليا واللاجئين. فقد كان من المستحيل عمليا قبل الشروع في مفاوضات السلام الشروع في مسح لتحديد أماكن وجود الألغام وإنشاء قدرة لإزالتها أو حتى الشروع في أنشطة تنقيفية عن مخاطر الألغام. وقد نشأ عن ذلك أن أصبحت الألغام والذخائر غير المنفجرة خطرا كبيرا على قطاعات عديدة من السكان في مجال المسؤوليات المقترحة على البعثة، وعاملا سيعيق التحول إلى بيئة ما بعد الصراع، ويعيق النهوض بأنشطة التنمية المستدامة. فهناك عدد قليل جدا من حقول الألغام والمناطق الخطيرة التي وضعت عليها علامات لتمييزها، مما يترتب عليه مقتل وإصابة أعداد كبيرة من المدنيين، واستبعاد الاستفادة من العديد من الطرقات والمناطق الصالحة للإنتاج. ومن الجوانب الإيجابية أن الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان وقعتا اتفاقا بشأن استراتيجية وطنية لإزالة الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت الحكومة وصدقت على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام، ووقعت الحركة على وثيقة التزامات في جنيف تضاهي الالتزامات التي تتضمنها اتفاقية أوتاوا.

٨٣ - وسيقود عنصر إزالة الألغام بالبعثة برنامجا للأمم المتحدة لإزالة الألغام بالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وستساهم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هذا الجهد العام بالتأسيس على البرامج الموجودة، بما في ذلك عمل

البرنامج الإنمائي المتعلق باستحداث قدرة لإزالة الألغام، وأنشطة اليونسيف المتعلقة باستحداث قدرة لإزالة الألغام والتوعية بها مع السلطات السودانية والمنظمات الوطنية. وستساهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي أيضا في هذا البرنامج العام، الذي سيركز على تطهير الطرقات الرئيسية واستحداث قدرات وطنية مستدامة.

صاد - المساواة بين الجنسين

٨٤ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ستنفذ عملية الأمم المتحدة لدعم السلام المتعددة الأبعاد خطة عمل لتوجيه عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب عمل البعثة. فقد زادت سنوات الحرب الطويلة من حدة أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ووسعت من حجم ونطاق أعمال العنف الموجه ضد المرأة لا شيء إلا لكونها أنثى، فضلا عن ظاهرة الإفلات من العقاب في حال ارتكاب هذه الجرائم. وليتسنى إيجاد قاعدة مستدامة لعملية السلام، لا بد بالتالي من توظيف استثمارات لدعم وحماية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل. وستوفر عملية الأمم المتحدة الدعم لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وشعب السودان لتيسير تنفيذ السياسات والبرامج للنهوض بأهداف المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال مساهمات عنصر للمساواة بين الجنسين تتوافر له الموارد الكافية.

٨٥ - ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لعمل عنصر المساواة بين الجنسين في تسهيل دعم بناء القدرات لكلا العنصرين النظامي والمدني في البعثة بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين. وفي إطار هذه العملية يمكن على نحو متواصل تنفيذ أنشطة تدريبية واسعة النطاق لفائدة جميع الموظفين. ويمكن أن تدرج في هذا الجهد تدريب محدد يبرز التزامات الموظفين ومسؤولياتهم في دعم معايير السلوك التي تمنع الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية.

٨٦ - وسيتم أيضا تنفيذ خطة عمل للمساواة بين الجنسين تستهدف على وجه التحديد الأزمة القائمة في دارفور، وستركز هذه الخطة على تدابير وقائية وحلول للتصدي للمعدل المرتفع للحوادث المبلغ عنها وأعمال العنف الجنسي ضد المرأة وأعمال العنف الموجه ضدها لا شيء إلا لأنها أنثى. كما سيتم التشديد على النهوض بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز باعتباره عملا يندرج ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

قاف - الدعم في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب

٨٧ - ستتولى وحدة مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز توفير برامج التوعية والتربية المتواصلة بشأن الفيروس لأفراد قوات حفظ السلام النظامية والمدنيين منهم ولجميع القطاعات. وستتعاون بعثة دعم السلام أيضا على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في المشاريع الإرشادية لفائدة السكان الضعفاء، وستوفر الوحدة الدعم التقني للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز.

راء - دعم البعثة

٨٨ - شعبة دعم البعثة هي التي ستتولى مسؤولية إنشاء الهياكل الأساسية وتشغيلها وحفظها وتوفير ما تحتاج إليه البعثة للوفاء بمسؤولياتها من قدرات أساسية في مجالات الاتصالات، والتنقل والاكتفاء الذاتي. وعلى نحو ما بينته في تقاريري السابقة، فإن حجم السودان وحده، بالإضافة إلى الانعدام الكامل للهياكل الاقتصادية والمالية، والخاصة بالنقل والاتصالات في جزء كبير من المنطقة التي ستعمل فيها البعثة، ستشكل كلها تحديات لوجستية كبيرة. وستحتاج الأمم المتحدة إلى توظيف موارد بشرية ومادية ومالية كبيرة وبذل وقت في إنشاء مرافق الدعم والخدمات الأساسية والالتزام في آن بمعايير المحاسبة المقبولة عموماً. ولذلك، يرجح أن يتواصل بناء عملية دعم السلام حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عندما يتم نشر العنصر العسكري بالكامل.

٨٩ - وستتبع في دعم الوحدات العسكرية العاملة في الخطوط ومقار قيادة القطاعات الستة معايير الأمم المتحدة للاكتفاء الذاتي. وسيرابط المراقبون العسكريون، وأفراد الشرطة المدنية، والموظفون المدنيون في مكاتب إقليمية وفي العديد من المواقع الأخرى من منطقة العمليات في السودان، وسيكونون بحاجة للدعم ولا سيما من حيث تزويدهم بمكتب وأماكن لإيوائهم، والخدمات الطبية وخدمات الاتصالات والنقل. وستبذل البعثة قصارىها لتحقيق اكتفائها الذاتي قدر الإمكان، سواء لضمان القدرة على العمل دون انقطاع، وتجنب عدم التنافس قدر الإمكان مع السكان المحليين على السلع القليلة المتاحة، التي من قبيل الوقود. ويبدل جهد كبير في هذا الصدد لإسداء خدمات مشتركة ومتكاملة لفائدة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والقيام، حسب الإمكان، بإقامة أماكن تؤوي هذه المؤسسات تحت سقف واحد في كل موقع قد يجمع بين البعثة وعناصر أخرى من منظومة الأمم المتحدة. والبعثة تنفذ تدابير محددة لكفالة سلامة وأمن جميع موظفيها في منطقة البعثة تشمل فيما تشمل الحصول على مبان تستوفي أو تفوق معايير السكن الأمنية الدنيا. ونظراً للنقص الشديد في المساكن في

الجنوب، فإن البعثة سيتعين عليها في أماكن عديدة، أن توفر لأفرادها ولموظفي برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها التي تتقاسم معها نفس المواقع أماكن سكن بسيطة ولكن مقبولة، ريثما يتدبرون مساكن لائقة.

٩٠ - ومما سيساهم بدور كبير في نجاح البعثة حرية تنقل المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين. ففي بلد بحجم السودان، يكون من اللازم توفير تجهيزات ووسائل ضخمة لتشغيل النقل الجوي. ثم إن الدوريات الراكبة تتطلب التنقل بحرية لإنجاز مهمتي المراقبة والتحقق. وعلى نحو ما تم بيانه في الجزء المتعلق بإزالة الألغام، فإن مشكلة الألغام في السودان ستؤثر تأثيراً جسيماً على حرية تنقل مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. فمبادرة البعثة بإزالتها أولاً من الطرقات ستمكن من زيادة الاستفادة من وسائل النقل البري، وتحد من الاعتماد على وسائل النقل الجوي، مما يفضي إلى تحقيق وفورات كثيرة في التكاليف. ولذا، ستكون البعثة بحاجة إلى وحدة لإزالة الألغام وإعادة التعمير وصيانة طرقاتها الرئيسية التي تغذيها بالإمدادات ريثما يتسنى تنفيذ تدابير طويلة الأمد من خلال العملية الإنمائية العادية.

شين - الإدارة الأمنية المتكاملة

٩١ - خلال الفترة قبل الانتقالية والفترة الانتقالية، قد تواجه عملية دعم السلام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمعناها الأعم، عدداً من الأخطار الجسيمة التي تهدد أمنها، على النحو المبين أعلاه. وكما يتم تقليص المخاطر إلى أقصى حد في مجموعة متنوعة من البيئات الأمنية، فإن بالإمكان إنشاء نظام للإدارة الأمنية المتكاملة داخل عملية دعم السلام. وسيقود هذا الهيكل المتكامل ممثلي الخاص بصفته مسؤولاً معيناً لتولي جميع المسائل الأمنية التي تخص الأمم المتحدة في السودان. وسيكون الهيكل قائماً على إدارة مركزية قطرية للتخطيط والسياسات يكملها دعم قوي لإدارة الشؤون الأمنية في كل قطاع.

تاء - سلوك الأفراد

٩٢ - خلال العام الماضي، ارتفع كثيراً عدد الادعاءات القاتلة بارتكاب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام أعمال استغلال جنسي. وإني أعرب عن سخطي إزاء هذه التصرفات المشينة التي تقوض العمل الهام لعشرات الآلاف من أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام الذين يؤدون عملاً ممتازاً في جميع أنحاء العالم. ولا بد من الإشارة، وعملية دعم السلام لا تزال في بدايتها، إلى أن أولى أولويات سياسيي تذهب بما لا يدع مجالاً للشك إلى عدم التسامح إطلاقاً تجاه أي أعمال للاستغلال الجنسي أو أي اعتداءات يرتكبها الأفراد المعينون للعمل لفائدة الأمم المتحدة أو الأفراد المنتسبون إليها. وفي هذا الصدد، ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد،

وجود وحدة لمراقبة سلوك الأفراد لمساندة ممثلي الخاص في وضع استراتيجيات وآليات لمنع وتبيان جميع أشكال سوء السلوك، ولا سيما الاستغلال الجنسي والاعتداءات، وللتصدي لهذه الأشكال. وستضطلع هذه الوحدة بدور حيوي في إحلال أنشطة لإذكاء الوعي وأخرى تدريبية لمنع سوء السلوك وإقامة شبكات للجهات المنسقة لأنشطة تلقي الشكاوى، ورصد الامتثال لمعايير الأمم المتحدة المحددة للسلوك. وستكفل العملية في مرحلة مبكرة من عمرها توفر القدرة الكافية لديها للتحقق من الادعاءات القائلة بسوء سلوك الأفراد.

تاء - دارفور

٩٣ - يتطلب استقرار السودان إحلال السلام في دارفور. ولا بد في هذا الصدد من تكامل عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد شرعت مع ألفا عمر كوناري رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي في مناقشة هذا الموضوع الحيوي، الذي يواصل ممثلي الخاص مناقشة. وينبغي بالتحديد ألا يستهان بأهمية إقامة اتصالات قوية بين البعثة الأفريقية في السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان على مستويات العمليات، والمقار، والاستراتيجيات. وستشمل الاتصالات نشر أفراد في المكاتب الميدانية في دارفور من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، وضباط الشرطة المدنية إضافة إلى أفراد من الموظفين المدنيين. وسيطلب ذلك أيضا تعزيز العلاقات بين ممثلي الخاص ومسؤولي الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي.

٩٤ - سيدمج وجود عنصر حقوق الإنسان المأذون به بموجب القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) في البعثة، كذلك ستدمج قدرة على التنسيق والتسهيل في المجال الإنساني في دارفور. ومن شأن العلاقة الوثيقة مع الاتحاد الأفريقي الموصوفة أعلاه، وكذلك الوجود الأوسع في دارفور تعزيز قدرة البعثة على التخطيط للطوارئ في دارفور حسبما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

سابعا - ملاحظات وتوصيات

٩٥ - يعتبر توقيع اتفاق السلام الشامل نقطة تحول في تاريخ السودان. فهو يعطي الطرفين والشعب فرصة طال انتظارها لإنهاء الصراع بين الشمال والجنوب لتحديد مسار نحو الاستقرار والنمو والتطور. ونهاية الحرب لا بد أن تخفف من حدة الحالة الإنسانية وتسهل العودة الآمنة للاجئين والمشردين.

٩٦ - إن للحل السلمي للصراع في السودان آثارا إيجابية على المنطقة وما وراءها. فقد ظلت الصراعات في السودان لحق طويلة السبب، والنتيجة في نفس الوقت، للعنف وعدم

الاستقرار في البلدان المجاورة. فالمجموعات المسلحة كانت تنتقل جيئة وذهابا عبر الحدود؛ وأصبحت الصراعات داخل مختلف البلدان متشابكة؛ وتبدلت التحالفات بين الحكومات وحركات المتمردين في الإقليم، حيث سعى كل طرف إلى اكتساب ميزة على الآخرين. والنتيجة الحتمية لذلك هي أن المدنيين، ولا سيما الضعفاء والفئات الأكثر قابلية للتأثر، هم الذين أصابهم أكبر قدر من المعاناة. فبعضهم شرد عدة مرات وأجبر على الهرب عبر الحدود. وفرضت معاناتهم ضغوطا على المجتمعات المتلقية لهم وعقدت العلاقات فيما بين الحكومات.

٩٧ - وكان للصراع في السودان أثر كبير تجاوز حدود المنطقة أيضا فقد وفر عدم استقرار البلاد في بعض الأوقات غطاء للحركات الإرهابية الدولية. وكانت معاناة المدنيين في كل من الشمال والجنوب تشكل إهانة للضمير العام العالمي وبددت موارد مالية هائلة في شكل معونات إنسانية. كما أن اكتشاف الموارد الطبيعية في مناطق الصراع قد زاد من حدة المشاكل. وحيث أن حكومات العالم تختلف في كثير من الأحيان حول الردود الملائمة لتلك التحديات العديدة المتباينة، فإن الصراع في السودان قد شوه العلاقات فيما بين البلدان القريبة منها والبعيدة.

٩٨ - إن هذا الصراع المهلك الذي استغرق زمنا طويلا لا يمكن أن يصبح بسرعة أو سهولة جزءا من التاريخ الذي انقضى. فقد منح الطرفان لنفسيهما ست سنوات ونصف لتنفيذ اتفاقهما. ويجب أن يكون المجتمع الدولي أيضا مستعدا لدعم التزام طويل الأجل. والطريق نحو السلام الدائم محفوف بالتحديات في مجالات أساسية مثل الأمن، والحكم، وسيادة القانون، والنظام القضائي، وحقوق الإنسان، وتسريح الجماعات المسلحة، ونزع السلاح، وتسريح المجموعات المسلحة والمليشيات وإعادة إدماجها، والإعداد للانتخابات، وعودة النازحين، وإعادة دمجهم في المجتمع، وأعمال الإغاثة والإنعاش والتنمية المستدامة. وبسبب تلك التحديات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، فإن أي جهود للمساعدة الناجحة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل ستتطلب استجابة واسعة ومدعومة ومنسقة بعناية من قبل الأمم المتحدة وشركائها الدوليين.

٩٩ - وبرغم أن للاستثمار في السلام ما يبرره دائما، فإن حسناته لن تكون أوضح للعيان مما هو عليه الحال في السودان. وتدعو الحاجة إلى موارد كبيرة لأعمال الإغاثة والإنعاش، بما في ذلك عودة المشردين داخليا واللاجئين وإعادة دمجهم إلى وطنهم وإعادة توطينهم، وكذلك لأنشطة التنمية التي تتوخاها اللجنة المشتركة للتقييم. وسيكون هذا الدعم ضروريا لمساعدة السودانيين على إدارة اقتصادهم على أساس سليم. وقد أقر مجلس الأمن بضرورة هذه المساعدة في قراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، الذي دعا فيه المجتمع الدولي لأن يكون مستعدا للالتزام

الدائم في السودان، من خلال أمور منها التمويل الواسع دعماً للسلام. وسيوفر مؤتمر للتعمير، تفضلت حكومة النرويج بالموافقة على تنظيمه، فرصة للتعبئة الدولية للموارد. وإنني أشجع فرادى الجهات المانحة على إعلان استعدادها لتصبح جهات مانحة رائدة في مجالات رئيسية، تشمل إعادة إدماج المتحاربين السابقين، وإعادة تشكيل القوات المسلحة، وبناء قدرات الشرطة. وأهيب بالدول الأعضاء أن تمول بالكامل خطة العمل لعام ٢٠٠٥ وأن تقدم مساهماتها في وقت مبكر كي تتيح المجال لوضع برمجة حقيقية للإنعاش يمكن أن تعطي الشعب السوداني برهاناً عملياً على فوائد السلام.

١٠٠ - وبرغم أن المساعدة الدولية شيء هام جداً، فإن المسؤولية عن نجاح أو فشل عملية السلام تقع على عاتق السودانيين وحدهم. ويشعر الطرفان، حقاً وبقوة، بصواب اتفاق السلام الشامل. لكن تنفيذه يتطلب التزامهما التام وحسن ظن كل منهما بالآخر واستعدادهما للعمل بطريقة إيجابية وجامعة مع كل السودانيين.

١٠١ - وفي النهاية، فإن السلام في السودان غير قابل للتقسيم، وكذلك الجهود الدولية لدعمه. ودعم اتفاق السلام الشامل هو أكثر الطرق الواعدة لحل الأزمات السياسية الأخرى التي تواجه السودان، وعلى الأخص في دارفور. وحيث أن اتفاق السلام الشامل يؤكد على الفيدرالية وتوازن القوى والتمثيل الديمقراطي للمجموعات المهمشة والحكم الرشيد، فإن تنفيذه سيغير العلاقة بين الحكومة المركزية والولايات بطريقة جوهرية. وبالخصوص، يشترط الاتفاق التنازل عن السلطة إلى المناطق التي كانت متظلمة من استبعادها من السلطة السياسية ومن التمتع بالمنافع الاقتصادية.

١٠٢ - وسيكون من غير العملي انتظار شيوع السلام في السودان كله قبل أن يجري دعم الاتفاقات التي سبق التوصل إليها. ويجب تنفيذ اتفاق الشمال والجنوب ليكون نقطة البداية، واستخدام العملية، كما هو موضح أعلاه، لمساعدة السودانيين على فض صراعاتهم الأخرى أيضاً. لذا، فإنني أوصي، واضعاً ما ذكر في الاعتبار، بأن يأذن مجلس الأمن، عملاً بالفصل السادس من الميثاق، بنشر عملية دعم للسلام متعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة بولاية تتماشى مع التوصيات الواردة في هذا التقرير، وبموارد كافية تشمل قوات قوامها الكلي ١٣٠ ١٠ فرداً، تضم ٧٥٠ مراقباً عسكرياً و ١٦٠ ضابطاً من ضباط الأركان ووحدات متقدمة تتكون من ٥٠٧٠ جندياً و ١٥٠ ٤ عنصراً لحماية القوة و ٧٥٥ شرطياً مدنياً.

١٠٣ - وكما هي الحال في كل عمليات حفظ السلام المرتبطة بالفصل السادس من الميثاق، عقدت الأمانة العامة مشاورات مع الأطراف الواردة بقائمة الدول المحتمل إسهامها بقوات. وبرغم النداءات التي وجهت لأكثر من ١٠٠ من الدول الأعضاء، لم تتلق الأمانة

العامة سوى عدد محدود جدا من الردود. وفي حين أنه ما زالت هناك حاجة إلى بعض وحدات التعزيز الهامة، توجد التزامات من البلدان المساهمة بقوات تكفي للبدء في نشر تدريجي لهذه العملية في جميع القطاعات على النحو المخطط له. ولذلك، فلدى موافقة مجلس الأمن على التوصيات الواردة في هذا التقرير، ستشرع الأمم المتحدة في نشر الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الذين تم توفيرهم لهذه المهام. وإني لعلى ثقة تامة من أن عملية الأمم المتحدة المخطط لها، التي تشمل وحدات من بلدان ذات خبرة كبيرة في حفظ السلام، ستكون قادرة على القيام بمهامها بطريقة متخصصة ونزيهة. وإني أعول على حصول تعاون تام من الأطراف فيوافقوا على كافة جوانب تخطيط البعثة، بما في ذلك حرية التنقل الكاملة وبنية العناصر العسكرية وتكوينها.

١٠٤ - إن المجتمع الدولي يدين بالشكر والامتنان لوسطاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، وبالخصوص لكبير مفاوضيها اللواء (متقاعد) لازاروس سيمبايو. وأود أن أثني عليهم، وعلى شركائهم الدوليين، لمساهماتهم التي لا تقدر بثمن من أجل قضية السلام والاستقرار في السودان. إن نجاح (الإيغاد) في عملية السلام بين الشمال والجنوب، وكذلك الجهود الهائلة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي حاليا فيما يتعلق بدارفور، هي علامة بارزة على التوجه الإيجابي نحو دور أكبر للقيادة الأفريقية في فض صراعات أفريقيا. وهذه القيادة تستحق أن تتلقى دعما دوليا سياسيا وماديا مماثلا لقدرها، وأود أن أحث على مواصلة تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي تقديرا لدوره العملي في دارفور ولدوره السياسي في محادثات السلام في أبوجا. ويجب أيضا تقديم الشكر للثلاثي المكون من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج ومنتدئ شركاء الإيغاد لاضطلاعهم بدور قيادي في السنوات الأخيرة من أجل تسهيل توقيع سلسلة من البروتوكولات والاتفاقات الإطارية التي كانت ضرورية لإكمال اتفاق السلام الشامل. وفي الختام، أود أن أثني على ممثلي الخاص، السيد برونك، لإسهامه النشط في معالجة كل من عملية السلام بين الشمال والجنوب والحالة في دارفور.

المرفق

النشر المخطط له للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

المراحل	نشر العسكريين	نشر الشرطة المدنية
١	يصبح مقر قيادة القوة في الخرطوم عاملاً. يتم إنشاء مكتب الرصد والتنسيق المشترك دعماً للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار في جوبا ومقر قيادة لتنسيق إعادة النشر سيتم إنشاؤه في كسلا.	يتم إنشاء مقر قيادة الشرطة المدنية في الخرطوم، برئاسة مفوض الشرطة يدعمه موظفون أساسيون عددهم ٣٤ موظفاً. يتم إنشاء مقر قيادة عمليات متقدم في جوبا، يرأسه نائب مفوض الشرطة ويدعمه موظفون أساسيون عددهم ٥٤ موظفاً.
٢	يبلغ مقر قيادة لتنسيق إعادة النشر في كسلا ومكتب الرصد والتنسيق المشترك واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار في جوبا قدرتهما التشغيلية الكاملة. يتم إنشاء قدرة عملياتية أولية في القطاع الأول (الاستوائية) والقطاع الثالث (أعالي النيل) ومقر قيادة لتنسيق إعادة النشر بشرق السودان.	يصبح مقر قيادة الشرطة المدنية ومقر قيادة العمليات المتقدم عاملين بالكامل. يتم إنشاء مقر قيادة قطاعات لكل القطاعات التي لديها قدرة عملياتية.
٣	يتم إنشاء قدرة عملياتية أولية في القطاع الثاني (بحر الغزال) والقطاع الخامس (النيل الأزرق) والقطاع السادس (أبيي). تحمل قوة القطاع الرابع للأمم المتحدة (جبال النوبة) محل اللجنة العسكرية المشتركة.	التوسع في وظائف الرصد عبر كل منطقة عمليات البعثة. يتم نشر مدربين وموجهين إضافيين للإسراع في نشاطات التدريب ولمساعدة شرطة جنوب السودان المحلية في عملياتها الخاصة بالتوظيف والاختيار.
٤	توسيع مهام الرصد/التحقيق عبر كل القطاعات الستة بإنشاء مواقع أفارقة ونشر المتبقي من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة وقوات الحماية ووحدات التمكين. تصبح القطاعات الأولى والثالثة والسادسة عاملة بالكامل. يتم نشر كتيبة قوة الاحتياط.	يتمثل نشر ضباط الشرطة المدنيين كلهم، وعددهم ٧٥٥، في كامل منطقة العمليات مع توسع وظائف الرصد.

حاشية: تغطي خطط الجنوب والشرطة نفس منطقة العمليات بنفس القطاعات ونفس مقر قيادات القطاعات.